البلاغة العربية: امتداد للنحو بالنسبة للاستعمال في حالات خطابية فعلية

مليكة بلقاسمي
قسم علوم اللسان جامعة الجزائر 2
BELKACEMIKA@GMAIL.COM

تاريخ الاستلام: 2019/12/07 تاريخ القبول:2020/01/08

ملخص:

تعد الدراسات "الدلالية التداولية" اتجاها جديدا تدعو إليه كثير من الاتجاهات التداولية والدلالية الغربية، وتسعى إلى ترسيخه في نظريات لسانية وتداولية، وإن ميل هذه الاتجاهات الحديثة صوب الكلام الإنشائي في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي يعود إلى أن الإنشاءات الكلامية حازت في العقود الأخيرة من هذا القرن (ق20) منزلة مركزية في الدرس اللساني، واستقطبت اهتمام الباحثين بعدما تبينت لهم ما لسلطة القوة الإنشائية الإيحائية في عملية الكلام التي لا تقل عن سائر آلات العمل والإنشاء.[1] واليوم، تشتد الحاجة إلى استثمار ظاهرة "الإنشاء" في اللغات الطبيعية ومن بينها اللغة العربية، والوقوف عند دلالاتها، للتقرب أكثر من أسرار العربية في علاقتها بالإنسان والكون من خلال ضبط مكنوناتها وخفاياها. إن النظرية الدلالية العربية القديمة انبنت على أسس صلبة، ونظام متماسك متكامل، تنتظم فيه معاني النحو بين "البناء النظري" و"الإنجاز الكلامي الفعلي"، يكشف عن أسس ذلك النظام اللغوي، وماله من متين العلاقة بالإنشاء في اللغة العربية وتركيبه ودلالته، فمعاني الكلام ومقاصده وفضائله وبلاغته تتحقق من خلال جملة من الشروط اللغوية وغير اللغوية و هي: حسن استخدام أبنية النحو وأحكامه الإعرابية بما يتفق ومقتضيات أحوال الخطاب وملابساتها وبالنظر إلى الأغراض المتوخاة

The studies are a new trend advocated by many western deliberative and semantic trends, and seek to establish it in linguistic and deliberative theories, although the tendency of these modern trends towards structural speech in the

beginning of the second half of the last century is due to the fact that construction In the last decades of this century (B20), speech has gained a central place in the linguistic lesson, and attracted the attention of researchers after they found out what the power of the suggestive structural force in the process of speech is no less than other working and construction machines. Today, there is a need to invest the phenomenon of "creation" in natural languages, including Arabic, and to stand up to its connotations, to bring more to the mysteries of Arabic in its relationship with man and the universe by adjusting its mechanics and concealments. The ancient Arabic semantic theory was built on solid foundations, a coherent and integrated system, in which the meanings of grammar are organized between "theoretical construction" and "actual verbal achievement", reveals the foundations of that linguistic system, and its solid relationship to creation in the Arabic language and its composition and significance, the meanings of speech Its purposes, virtues and eloquence are achieved through a number of linguistic and non-linguistic conditions: the good use of grammar buildings and its expressive provisions in accordance with the requirements and circumstances of the .speech and in view of the intended purposes

الكلمات المفتاحية:

الإنشاء، التركيب، والدلالة، الأقاويل المنجزة، الدراسات الدلالية التداولية، والأساليب الإنشائية،النظرية الدلالية العربية، القصدية، البلاغة العربية، الملكة النحوية، الملكة التبليغية، علم الدلالة التوليدي، أفعال الكلام المباشرة و غير المباشرة.

مقدمة:

إن النظرية الدلالية العربية القديمة انبنت على أسس صلبة، ونظام متماسك متكامل، تنتظم فيه معاني النحو بين "الجهاز النظري" و"الإنجاز الكلامي"، يكشف عن أسس ذلك النظام اللغوي، وماله من متين العلاقة بالإنشاء في اللغة العربية وتركيبه ودلالته.

فالأساس "النحوي" منغرس في "الإنشاء"، ويتخصص في "الأقاويل المنجزة"، كما تتخصص سائر معاني النحو طبق أحكام النحو وأصوله ومبادئه، ولذلك كان النظم عند البلاغيين العرب القدامى يهدف إلى توظيف الملكة النحوية (اللغوية) لبلوغ الملكة التبليغية. ومفهوم "النظم عند علماء العربية وتحديدا الجرجاني؛ الذي هو توخي معاني النحو: " و اعلم أنه و إن كانت الصورة في الذي أعدنا و أبدأنا فيه من أنه لا معنى لنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح و الظهور و الانكشاف إلى أقصى الغاية."[2] هو الكفيل بتحقيق ذلك، إذ هو يمنح للمتكلم أكبر قدر ممكن من الحرية، حرية التصرف في قوانين اللغة، فما النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله. وحسن مطابقته لما يقتضيه حال الخطاب. ومن ثمة فالمتكلم ينبغي أن يكون عارفا بأقدار المعاني، فيوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.[3] وتعد الدراسات "الدلالية التداولية" اتجاها جديدا تدعو إليه كثير من الاتجاهات التداولية والدلالية الغربية، وتسعى إلى تبنيه وترسيخه في نظريات لسانية وتداولية،

وإن ميل هذه الاتجاهات الحديثة صوب الكلام الإنشائي في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي يرجعه الباحث خالد ميلاد في كتابه "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة" إلى أن الإنشاءات الكلامية حازت في العقود الأخيرة من هذا القرن منزلة مركزية في الدرس اللساني، واستقطبت اهتمام الباحثين بعدما تبينت لهم ما لسلطة القوة الإنشائية الإيحائية في عملية الكلام التي لا تقل عن سائر آلات العمل والإنشاء.[4] واليوم، تشتد الحاجة إلى استثمار ظاهرة "الإنشاء" في اللغات الطبيعية ومن بينها اللغة العربية، والوقوف عند دلالاتها، للتقرب أكثر من أسرار العربية في علاقتها بالإنسان والكون من خلال ضبط مكنوناتها وخفاياها.

- فهل يمكن إذن اعتبار البلاغة العربية امتدادا للنحو بالنسبة للاستعمال، وحسن استثمار للذخيرة النحوية الصرفية في حالات خطابية فعلية؟
- وهل فعلا علم البلاغة العربي الذي يقوم على"الجهاز النظري" و"الإنجاز الكلامي" يتميز باحتواء الدلالة، واستيعاب ظواهرها استنادا إلى النظام النحوي ودلالته التي تختزن دلالات المقام في أبنيته وتختزلها في تراكيب إعرابها؟
- وهل وفقت نظرية تشومسكي اللغوية في استيعاب اللغة في مستوياتها الثلاث: التركيبية و الدلالية و التداولية؟

1. الإنشاء في العربية يزاوج بين التركيب والدلالة:

الإنشاء في العربية مفهوم تأصل في النظرية العربية التراثية تأصلا كبيرا، ويعكس الوجه الحيوي للغة؛ فإذا كان الخبر يمثل اللغة في جانبها القار، فإن الإنشاء يمثلها في جانبها المتحرك، والأساليب الإنشائية العربية هي من أبرز مظاهر اللغة التي تعرب عن حيويتها، وتعكس ديناميكيتها. والنظرية اللغوية العربية من بين سائر النظريات الدلالية والتداولية الغربية الحديثة؛ تتميز باحتواء الدلالة، واستيعاب ظواهرها استنادا إلى النظام النحوي ودلالته التي تختزن دلالات المقام في أبنيته وتختزلها في تراكيب إعرابها لدى انفصالها وتداخلها مع العملية الإعرابية العاملية و التأويلية، كما تختزنها في المقولات الدلالية لوحداته التصريفية والاشتقاقية والمعجمية.

كما تأسست النظرية اللغوية العربية على مفهوم "العمل الإعرابى" المنبنى على "الأثر" الذى يحدثه المتكلم بالعمل النحوي خارج نظامه اللغوي فينجز به أعمالا لغوية مجراها مجرى أعمال يعملها عامل، لذلك حفت النظرية البلاغية العربية القديمة بمصطلح "إنشاء"، كما حفت بمصطلح إنشاء دلالات كثيرة اتسعت حقلا دلاليا، لاستخدامات لا تخرج عما يحدثه المتكلم من أعمال، وما يحققه من آثار، بواسطة اللغة خارج اللغة، وذلك مثل تعبير القدامى عن فن الترسل بالإنشاء وبتعبير المحدثين عن الوظيفة الإبداعية الشعرية بـ "الوظيفة الإنشائية".[5] فهى إذن نظرية إعرابية إنشائية، إذ تبين لنا أن الإنشاء تصريف للإعراب الذى لا يعدو أن يكون معنى، وأن الإنشاء عمل إعرابى؛ يحدثه المتكلم فى البنية المجردة للجهاز النظري، وينجزه، إذ يعرب عن إرادته، وانفعالاته، ومقاصده إلى الإيقاع لدى تصريف العمل الإعرابى عملا لغويا إنشائيا مجراه مجرى عمل يعمله عامل. كون العربية إعرابية إنشائية تتجلى في كثير من الجوانب اللغوية من بينها:

1.1 الإسناد و النداء يرسخان مفهوم الإنشاء:

الإسناد من حيث هو مفهوم تركيبي دلالي يرسخ مفهوم الإنشاء، من حيث إنه يختزل دلالة النحو الأساسية في علاقتها بالمتكلم باعتباره علاقة دلالية نحوية مجردة ينعقد بها المعنى الذي يتصرف كلاما يحسن السكوت عليه، ويتخصص إما قيمة إثباتية موجبة هي الصورة البسيطة المثلى للخبر وهو الواجب، وإما قيمة سلبية هي الصورة المجسدة للاستفهام والأمر وما يكون بمنزلتها مما سماه سيبويه غير واجب، والكلام عند جمهور العلماء يقوم على نوعين من الإسناد، وفي تصور سيبويه " هما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يَجدُ المتكلم منه بُداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه."[6] مثالهما قولك: عبد الله أخوك، هذا أخوك، يذهب عبد الله، هما:

- ✓ إسناد إلى المتحدَث عنه، و يسميه سيبويه المسند
- ✓ إسناد إلى مُتكلمٍ، مُنشِئ الكلام، و يسميه سيبويه المسند إليه

كما أن النداء أيضا يرسخ، من جهته، مفهوم الإنشاء باعتبار النداء وما يكون بمنزلته؛ عملا لغويا مخصوصا يتميز بمد الصوت لتنبيه من هو متراخ أو غافل. فالنداء عند سيبويه حرف يصوت به للتنبيه، ومنادى منصوب على الفعل المتروك إظهاره. وباب النداء في العربية كان من أبرز الأبواب التي رسخت مفهوم الإنشاء. فسيبويه اعتبر أن موضع الفعل المقدر يكون بعد حرف التنبيه، وقد خالفه المبرد صاحب المقتضب بأن ذهب إلى أن "يا" في النداء إنما هي بدل من قولك أدعو وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك أوقعت فعلا فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك.

جاءت في كتاب سيبويه أبرز أقسام الإنشاء ومباحثها، كما جاء تقسيم الكلام الإنشائي إلى طلبي وإيقاعي وانفعالي، ومنها على وجه الخصوص: قسم الطلب، وقسم الأمر والنهي والاستفهام والتحضيض والإغراء والتحذير والتمني :

- *هذا باب من استفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك"*[7]،
- *" هذا باب ما جرى منه على الأمر و التحذير"*[8]، "

فتصنيف سيبويه لما يفعله المتكلم باللغة؛ كان الأساس لكل ما ورد بعده من تصنيفات وتقسيمات لمعاني الكلام

2. النظم عند البلاغيين توظيف للملكة النحوية لبلوغ الملكة التبليغية:

وقد يكون في الأمر و النهي أن يُبنى الفعل على الاسم،..."[9]. وقد ربط النحاة العرب كل صنف من هذه الأصناف بما يصدر عنه من إرادة وقصد وانفعال وتحليلهم للخصائص الدلالية النحوية لكل صنف منها. فالأساس "النحوي" منغرس في "الإنشاء"، ويتخصص في "الأقاويل المنجزة"، كما تتخصص سائر معاني النحو طبق أحكام النحو وأصوله ومبادئه، ولذلك كان النظم عند البلاغيين العرب القدامى يهدف إلى توظيف الملكة النحوية (اللغوية) لبلوغ الملكة التبليغية. ومفهوم "النظم عند علماء العربية وتحديدا الجرجاني؛ الذي هو توخي معاني النحو: " و اعلم أنه و إن كانت الصورة في الذي أعدنا و أبدأنا فيه من أنه لا معنى لنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح و الظهور و الانكشاف إلى أقصى الغاية."[10] هو الكفيل بتحقيق ذلك، إذ هو يمنح للمتكلم أكبر قدر ممكن من الحرية، حرية التصرف في قوانين اللغة، فما النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله. وحسن مطابقته لما يقتضيه حال الخطاب. ومن ثمة فالمتكلم ينبغي أن يكون عارفا بأقدار المعاني، فيوازن بينها وبين أقدار

المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.[11]

إن معاني الكلام ومقاصده وفضائله وبلاغته تتحقق من خلال جملة من الشروط اللغوية وغير اللغوية و هي:

- حسن استخدام أبنية النحو وأحكامه الإعرابية بما:
- يتفق ومقتضيات أحوال الخطاب وملابساتها
- وبالنظر إلى الأغراض المتوخاة

فالبلاغة العربية في حقيقة الأمر هي؛ امتداد للنحو بالنسبة للاستعمال، وحسن استثمار للذخيرة النحوية الصرفية في حالات خطابية فعلية، فعلم البلاغة هو الذي يبين لنا كيف نختار الألفاظ على مستوى محور الاستبدال، ونوظفها بحسب مواقعها من حيث الإعراب على مستوى محور التركيب. و من ثمة فعلم البلاغة هو الذي يرشدنا إلى كيفية انتقاء من هذا الذي تجعله اللغة تحت تصرفنا من رصيد لغوي غني، ويجعلنا نتساءل في كل حال خطابية ماذا يليق بهذا المقام أي بهذه الحال الخطابية أو تلك، وبالنسبة إلى المتلقين الذين أخاطبهم من الأصوات ومن المفردات ومن التراكيب؛ حتى أؤدي غرضي من الإفادة في أحسن الأحوال. أما حال الخطاب أي عند الاستعمال الفعلي للغة، فقد تدل الألفاظ على معنى وليس هو المراد وذلك مثل عبارة الخنساء (طويل النجاد) فالنجاد معنى وضعي وهو غمد السيف وليس هو المقصود ههنا إنما المقصود هو أن أخاها صخرا طويل القامة، وعليه، يمكننا القول إن العلاقة بين طويل النجاد وطويل القامة؛ علاقة عقلية وليست اعتباطية.

إن الجرجاني يجعل الكلام العربي على ضربين بلوغ الغرض في الاستعمالين الحقيقي و المجازي،: ضرب من الكلام بلوغ الغرض يتحقق بدلالة اللفظ: "[12] و ذلك إذا كان القصد إخبار زيد مثلا بالخروج على وجه الحقيقة فتقول: خرج زيد. أو كان القصد الإخبار مثلا بانطلاق عمرو على وجه الحقيقة أيضا فتقول: عمرو منطلق." وضرب آخر من الكلام بلوغ الغرض يتحقق بدلالة اللفظ على معناه: فالمقصود لا ينم بلوغه بدلالة اللفظ وحده ولكن هذا اللفظ سيدلك على معناه "[13] ومدار هذا الأمر على ألوان البيان وفنونه كالكناية والاستعارة والتمثيل.

فالبلاغة إذن هي علم التبليغ الفعال الذي تكون له نجاعة وفعالية، والتأثير قد يقع على مشاعر المخاطب أو عقله أو قد يكون مجرد نجاعة بيانية بحسب مقتضى الحال، " اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما

بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة."[14] ولقد انطلق علماء البلاغة في دراستهم للكلام من الخطاب والأقاويل المنجزة و سعوا إلى تحديد خواص تركيب الكلام، فانتهى بهم ذلك إلى تمييز الطلب عن الخبر في فترة أولى، وترسيخ الإنشاء في فترة ثانية قسيما وحيدا للخبر. وقد تأثروا بتقسيمات النحاة وتصنيفاتهم وحدودهم للإنشاء ومباحثه، كما تعلقوا " بالطلبيات دون الإيقاعات لما تختص به أعمال الطلب من تثقل بالمعاني الثواني لدى نظم تركيباتها الإعرابية في المقامات المخصوصة التي سعوا إلى تنميطها تنميطا لا يختلف عن منهج سيبويه في الكتاب اختلافا كبيرا."[15] والظاهر أيضا أن الأصوليين اختصوا بوضع ألفاظ شرعية لمعاني الإنشاء الطلبي تناسب مجالات درسهم الأصولي وما ينبني عليه من أحكام. وهي معان تطابق معاني الإنشاءات وتقاسيمها، كما تميزوا بتعمق دراسة الأوامر والنواهي تعمقا لا نجد له مثيلا في كتب النحو، وانتهوا إلى أن فعل الأمر في الحقيقة هو الذي ينشئ المتكلم به عمل الأمر.

3. النظرية اللغوية العربية تقوم على البنيات الثلاث التركيبية والدلالية والتداولية:

فلقد اهتم علماء العربية بالبنيات الثلاث التركيبية والدلالية والتداولية تماما مثل علم الدلالة اللغوي للاينز الذي عالج الدلالة اللغوية متدرجا من الدلالة النبرية لأصوات اللغة فالدلالة المعجمية و السياقية لمفرداتها فتراكيبها أي جمل النظام وارتقى إلى أن وصل إلى الملفوظات في سياقها التداولي؛ فقدروا هذا التفاعل بين بنية "المقال" ومقتضيات "المقام" واقترحوا أوصافا لكل من ظاهرة "التخصيص" وظاهرة "العناية" وظاهرة "التوكيد" وظاهرة "الحصر"، اعتبروا أن الوظائف التداولية هي التي تحدد بنية الجملة، ففي قولنا:

- ✓ إسوارا وضعت (لا قراطاً)
- ✓ عنبا قطفت (لا إجاصا)

يحتل المكون " إسوارا" و "عنبا" الموقع الصدر أي بداية الجملة، لأنه حامل لوظيفة تداولية محددة هي "وظيفة التخصيص"، كما عللوا هذه الخصائص وغيرها بالنظر إلى أنماط المقامات التي تنجز فيها.

هذه المعطيات التداولية التي تحيل على العناصر المشاركة في عملية التخاطب ويقتضيها مقام التواصل تتعلق بالمحيط اللغوي وغير اللغوي الذي يشكل عالم الخطاب، إلى جانب المعرفة اللغوية للكلمة أو الملفوظ، أضف إلى ذلك مجموع المعارف ذات الطابع الأنثرو-سوسيولوجي التي يوجد فيها النص، كالشروط التي ينتج فيها الملفوظ وتشكّل جزءا مكملا

لثقافة المتكلمين، فهو يشمل كلا من السياق اللغوي وغير اللغوي والسياق الثقافي، إلى جانب السياق شبه اللغوي الذي يضم الحركات، الإيماء، التنغيم، النبر...إلخ. فدلالة الملفوظ تتحدد بالنظر إلى العناصر التداولية من بينها السامع المخاطَب وحال الخطاب الوضعية الخطابية ملامح الوجه، وتتغير بتغيرها معطياته التي يضاف إليها المستوى الاجتماعي و التعليمي لكل من السامع المخاطَب، "طبيعة العلاقة بينهما، أدوارهما، عددهم (أهما اثنان أم أكثر،)، وظيفة فعل الكلام (أهو إثبات، طلب، نفي، استفهام)، طبيعة وسيلة التواصل (كلام، كتابة، كلام مرفق بإيماءات)، موضوع الخطاب، الوضعية الحالية (أضجيج هناك أم هدوء؟ أهناك جمهور أم شخص؟ هل الوضعية عائلية كقاعة الجلوس أم غير عائلية كالمسجد أوالكنيسة ؟) إلى جانب الحالة النفسية لكل من المرسلين والمتلقين.

إن اعتناء علماء العربية بالسياق الذي جاء مفهومه موازيا لمفهوم سياق المقام (CONTEXT OF SITUQTION) الذي تعتمده المدرسة اللسانية الانجليزية عناية ظاهرة وحسن اعتبارهم للمقام التواصلي الذي أنزلوه المنزلة الرفيعة في فهم النص القرآني، وفي مزاوجتهم بين التناول الصوري وبين التناول التداولي في وصف الجملة العربية؛ باعتبارها خطابا يؤول بالنظر إلى الوظيفة التي يحققها في ظروف بعينها.

لقد كان لأئمة النحو الرواد في استنباط قواعد اللغة العربية كسيبويه والخليل والكسائي والفراء وأمثالهم سبق ملحوظ إلى إدراك أثر السياق في أحوال الإعراب تبعا للتغير اللفظي الذي يدخل في بناء الجمل بحسب المعاني، و ما يساق الكلام له من: إثبات، أو نفي، أو نهي، أو استفهام، أو شرط، أو تعجب، أو غير ذلك مما له دلالة معتبرة في السياق، و سواء تعلق الأمر بالنوع الأول أم الثاني، فإن لكليهما أثرا في تحديد المعنى."[16] و السياق نوعان:

- ✓ - **سياق داخلي**: مرتبط بالمرجعية الكاشفة لدلالة النص.
- ✓ - **سياق خارجي**: مرتبط بالمرجعية المحيطة بالنص.

ومن ثم جاء تمثل أئمة النحاة العرب الرواد للسياق تمثلا مزدوجا:

- ✓ - تمثل نظري: يتعلق بالتقعيد والتنظير من خلال ضبط التعريفات ووضع الحدود،...إلخ
- ✓ - تمثل وظيفي: ويتم بلوغه بالاعتماد على السياق في تفسير أحكام النصوص الشرعية..

إن مصطلح السامع كثير الورود في مصنفات النحويين وكذا البلاغيين والفقهاء، ففي دلائل الإعجاز للجرجاني مثلا كثيرة هي المواضع التي ورد فيها هدا المصطلح فعلى سبيل المثال قوله

"... ألا ترى أنك لا تقول:

- ما أتاني إلا رجل:

إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة...
... فإذا بدأت بالنكرة فقلت:

- رجل،

وأنت لا تقصد بها الجنس وأن تُعلِم السامع أن الذي أردت بالحديث رجل لا امرأة كان محالا أن تقول:
إني قدمته لأنبّه المخاطب له: لأنه يخرج بك إلى أن تقول:
إني أردت أن أنبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل."[17]

وفي حديثه عن النظم في علاقته بالمتلقي يقول الجرجاني"... وذاك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع... لجاز أن يقع في وهم السامع... ليبرئ السامع... "[18] كما تستعمل لفظة السامع والمخاطَب في صيغة الجمع كقوله "... وذلك أن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك."[19]

وقد يستعمل علماء اللغة العرب القدامى ألفاظا أخرى للتعبير عن المتلقي، لعل أكثره أكثر هده الألفاظ تداولا كلمة "المخاطَب" التي يكثر تداولها في الكتاب لسيبويه يقول: " وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت تخاطب لأن المخاطب المخبر لست تجعل له فعلا آخر يعمل في المخبر عنه."[20] "... وربما تركها استغناءً بعلم المخاطب، وقد تذكرها توكيدا وإن عُلِم من تَعني."[21] " وإنما حسُن الإخبار ههنا... لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمه مثل هذا"[22] " مما يُقِّوى تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَبِ... "[23] كما ترد اللفظة ذاتها في مواضع عديدة في الخصائص لابن جني من بينها قوله: " وإنما حسُن الإخبار ههنا... لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمه مثل هذا."[24]

4. غياب المكون الدلالي والتداولي في علم الدلالة التوليدي (Generative Semantics) (1957).:

علم الدلالة التوليدي يرفض علانية إدراج سياق الحال وكل العناصر غير اللغوية المساهمة في إنتاج الخطاب ضمن التحليل اللغوي؛ ويرى أننا " لا نملك معرفة جادة، ولا نملك معطيات مسبقة أيضا كافية وأكيدة تكون بمثابة المنطلق نحو تأسيس نظرية"[25] لمقام الخطاب، و يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى إن النظرية اللغوية مدعوة إلى رصد مجموع القواعد التي تتحكم في الربط بين الأصوات والمعاني. ولهذا فهي تفترض أن المتكلم، حين ينتج متواليات لغته ينطلق من تمثيلين أولهما تمثيل صوتي وثانيهما دلالي:

- ✓ **التمثيل الصوتي:** يعكس الكيفية التي تؤدى بها الجملة صوتيا
- ✓ **التمثيل الدلالي:** يعكس المعني الذي يمكن أن تفيده الجملة

من هذا المنطلق تجتهد النظرية اللغوية الحديثة في رصد الآليات التي يتم من خلالها إسقاط المعاني فيما يقابلها من صورة صوتية، و" بعبارة استعارية، فإن على النظرية أن ترصد كيفية "امتلاء" الأصوات بالدلالات..."[26] البحث في الجانب الدلالي في مدرسة النحو التوليدي يقوده تياران لغويان عرفا بمقاربتهما لمشكلة الدلالة مع اختلافهما في درجة هذه المقاربة، هما علم الدلالة التأويلي (Interpretative Semantics) وعلم الدلالة التوليدي (Generative Semantics).

في النموذج الأول للنحو التوليدي لتشومسكي الذي قدمه عام 1957؛ لم يكن للدلالة حضور، هذا الغياب للمعطى الدلالي نتجت عنه موجة من الانتقادات التي اقترحت إدماج "المكون الدلالي" في بنية النحو بالنسبة لمحاولة كاتز وفودور عام 1963 (Katz & Fodor) ومحاولة كاتز وبوسطال (Katz &Postal) عام 1964، وحين ظهر النموذج الثاني في النحو التوليدي لتشومسكي سنة 1965، المكون الدلالي اعتلى موقعا داخل بنية النحو، غير أن هذا المكون جاء دوره محصورا في التأويل. وصاغ كاتز عام 1972 استلهاما من كل هذا، نظرية دلالية سميت علم الدلالة التأويلي، وبعده قدم تشومسكي وجاكندوف نموذجا يختلف قليلا عما قدمه كاتز، وهذا النموذج تأويلي بدوره. وقد عنيت كل هذه الأعمال بربط المكون الدلالي بالمكون التركيبي، واعتبرت الأول "تأويليا"، فيما اعتبرت الثاني "توليديا".[27] و يقف لاينز مطولا عند الدور الذي تمنحه اللسانيات التوليدية التحويلية لعلم الدلالة، فدوره في نظرية تشومسكي محدود جدا؛ فإذا كان علم الدلالة في نظر تشومسكي يتمتع بدور التأويل (Interpretation Rule)، فإنه من الصعوبة بمكان رسم قواعد عامة وموحدة لتأويل أي جملة من الجمل اللغوية، ففي قول أحدنا لصديق قد أخلف وعده:

-لم تتصل بي امس
-لم تتصل بي امس
-لم تتصل بي امس

فإن الوظيفة التأويلية هنا ستكون موحدة، وستكون الجمل الثلاث تحمل المعنى ذاته، غير أن أحدنا قد يتلفظ بالأولى مستفسرا مستفهما، وبالثانية مؤكد مقررا، أما الثالثة فقد يتلفظ بها متعجبا مندهشا. وهذه الوظائف التأويلية جميعها لن تبوح بها هذه الأبنية اللغوية، وإنما نبرة الصوت وملامح الوجه وكذا حركات اليد و مختلف الإيماءات وحركة بقية الجسم هي الأقدر على الكشف عن دلالة هذه الجمل الثلاث.

يعتبر المكون التركيبي في علم الدلالة التأويلي المكون المركزي في النحو، وتكمن وظيفته في التوليد (Generative Function)، أما المكون الدلالي، والمكون الصوتي فيضطلعان على غرار المكون التركيبي بوظيفة التأويل (Interpretative Function)،[1] وتشومسكي حينما وصف البنى التركيبية للنحو التفريعي، ضرب المثال التالي:

1) The Man Hit The Ball

وبين من خلاله مفهوم النحو التفريعي الذي يقوم على استرجاع مفهوم توليد الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول (علما أنه بالإمكان أيضا توليد جمل أخرى بالنظر إلى القواعد التي تتحكم في بناء الجمل في اللغة الإنجليزية) على التوالي:

2) The Man Hit The Ball

The Ball Was Hit By The Man

هاتان الجملتان بالنسبة لتشومسكي متساويتان من حيث المعنى بالنسبة للناطقين باللغة الإنجليزية، أو متقاربتان دلاليا، ويلاحظ لاينز أن " كل قواعد بنية الجملة كانت خالية من السياق، بمعنى أن جميعها اتخذت الشكل التالي:

س ⟵ ع

بحيث إن س عنصر أحادي و ع عنصر أو سلسلة من العناصر، لا توجد إحالة على السياق الذي أعيدت فيه الكتابة س على شكل ع."[28] ومن ثمة يقترح لاينز تمثيل العناصر السياقية الغائبة في نظرية تشومسكي وتلاميذه في القاعدة التي يصوغها كما يلي:

س ⟵ ع/ ق- ي

" (و تقرأ على أساس أن س تعاد كتابتها على شكل ع في السياق ق إلى اليسار، و ي إلى اليمين – هناك إمكانيات كثيرة لتمثيل المحددات السياقية). هي تمثيل من خلال قاعدة سياقية دقيقة، قالب من هذا الشكل."[29] وهذا القالب أو النموذج الصوري الذي يقترحه لاينز واحد من النماذج الممكنة لإعادة صياغة العناصر السياقية صياغة علمية، فمن وجهة النظر الشكلية هذه يمكن اعتبار النحو الخارج عن السياق (Context Free Grammar) -على حد تعبير لاينز- نوعا خاصا من السياقات النحوية الدقيقة يمكن صياغته كما يلي:

س⟵ع/ ق- ي

بحيث إن المتغيرات السياقية ق و ي أهملت كلية حسبه، وبالإمكان إضافتها مع أي جنس من الجمل.[30] فالنظرية الدلالية التأويلية بنت منهجها على فرضية مؤداها أن المتكلم المستمع المثالي للغة أثناء أدائه الفعلي للكلام أو تلقيه له، يفسر الجمل على نحو تركيبي، أي أنه يقوم بعملية إسقاط معاني المداخل المعجمية على الأركان التركيبية. معاني الوحدات المعجمية والمكونات الكبرى تعد "مفاهيم" يمكن أن تحلل إلى مفاهيم أبسط تمثلها "السمات الدلالية" (Semantic Markers) والمميزات (Distinguishers)، فالسمات الدلالية، والمميزات هي الأبجدية الدلالية التي تؤلف منها القراءات المميزة، بحيث تمثل المميزات ما هو خاص في معنى وحدة معجمية، وتمثل السمة الدلالية ما هو نسقي أو علائقي في المعنى، أي ما يربط بين المفردة والمفردات للأخرى. هذه الأطروحة، إلى جانب "النظرية الموحدة" لتشومسكي (Standard Theory)، تحصر التفسيرات الدلالية للتركيب في المجال الإجرائي للبنية العميقة دون سواها، ولذلك فإن كل المعلومات الدلالية التي يقدمها المكون الدلالي تتوفر في مستوى البنية العميقة، أما التحويلات التي يحتمل إجراؤها على هذه البنية، فلن تغير شيئا من المحتوى الدلالي للتركيب. ومن ثمة فالبنية الدلالية هي في علاقة أحادية مع المعاني، أي التمثيلات الدلالية المشتقة من البنية التركيبية بوساطة قواعد الإسقاط، فالمعنى هو إذن رهين البنية اللغوية و رهين نظامها الداخلي أيضا.

1.4 دمج التحليل التركيبي في التحليل الدلالي في النظرية التأليفية لكاتز وفودور (1963)

أما النظرية التأليفية لكاتز وفودور (1963) فتدمج التحليل التركيبي في التحليل الدلالي، والمزاوجة بين جملة ما ومعنى ما ليست مباشرة، إنما تمر عبر البنية التركيبية والمضمون المعجمي للجملة، فلتحديد البنية الدلالية يجب أولا تخصيص معاني الوحدات المعجمية، و تخصيص القواعد التي تعمل على البنى التركيبية لبناء معاني المركبات والجمل انطلاقا من معاني الوحدات المعجمية ثانيا، أما المزاوجات بين الوحدات المعجمية و تمثيلاتها الدلالية فتكوّن معجم اللغة، وكل مدخل يحتوي على قراءة أو أكثر. والقراءة تمثل معنى من معاني الوحدة المعجمية، والقواعد التي تبين القراءات لعبارات أوسع بالاعتماد على قراءة المكونات تسمى "قواعد الإسقاط" (Projection Rules) التي تسقط قراءة الصرفيات على قراءات المركبات أو الجمل مفسرة بذلك قدرة المتكلم على إسقاط معاني الجمل والمفردات التي تعلمها على العدد اللامحدود من جمل اللغة."[31]

فالمتكلم المثالي الذي يتكلم لغة باستمرار ويتحكم في نظامها، هو في نظر اللسانيات التوليدية قادر على إنتاج جمل النظام سليمة تركيبيا؛ دون اللجوء إلى معلومات عن المحيط. وهذا يقتضي بأنه لتحديد معنى كلمة أو جملة؛ لا نستند إلى "المقام" الذي أنتج فيه الملفوظ، باعتبار أن المقام هو طلب لمعرفة غير لسانية للعالم. فمسلمة كاتز وفودور

تلغي إذن كل " توجه غير-نحوي (Extra-Grammatical) من المتكلم لفهم دلالة جملة ما."[32] كل المعطيات الواجب معرفتها تمثل عناصر تستمد من المعطيات الخارجية لعالم الخطاب، ولا يتوقف تفسير معنى الجملة على البنية الدلالية و قواعد الإسقاط فقط، و من ثمة، الأخذ بمسلمة نظرية لكاتز وفودور غير ممكن طالما أنها تضع - ومنذ البداية- حاجزا فاصلا بين التركيب والدلالة.[33] كما أن جهاز الاكتساب اللغوي عند هذا الطفل حسب الاتجاه الوظيفي هو عبارة عن نسق من المبادئ العامة التي تساعد المتكلم على تعلم اللغة " وهي مبادئ تتعلق بالوظيفة والبنية، فما يكتسبه الطفل أثناء تعلمه للغة ليس معرفة لغوية فحسب، بل كذلك معرفة القوانين والأعراف المتحكمة في الاستعمال الملائم للغة في مواقف اجتماعية معينة، أي أنه يكتسب نسق اللغة، وفي الوقت نفسه، الأعراف التي تضبط استعمال هذا النسق في مواقف تواصلية معينة من أجل تحقيق أغراض معينة."[34] كل هذا سيؤهل الطفل إلى بلوغ المعرفة المرجوة وهي "القدرة اللغوية التواصلية" التي تلي مرحلة اكتساب اللغة و تعينه -لا محالة- على تجاوز مرحلة اكتساب للغة أي إنتاج الجمل النحوية فقط، وتجعله قادرا على انتاج هذه الجمل ويطابق بينها وبين مختلف سياقات استعمالها، فالقدرة التواصلية للطفل لا " تنحصر في معرفة قواعد اللغة، وحسب بل إنها تمكن الطفل من فهم الأقوال التي يسمعها والتعبير عن المعنى الذي يريد."[35]

2.4 اعتراضات بعض التحويليين على الفصل بين التركيب والدلالة:

إن بعض التحويليين من بينهم كاولي (Kawley Mac) في كتابه (The Role Of Semantics In A Grammar) وهارمز (Harms) في كتابه (Universal Linguistics Theory) شككوا مؤخرا في صحة هذا الفصل، واعتبروا التركيب والدلالة مكونين مترابطين ومتداخلين لا يمكن الفصل بينهما، ثم إن النظرية الدلالية (Semantic Theory) لكاتزو فودور (Katz & Fodor) أثارت عددا من الاعتراضات. فالنظرية قد اكتشفت من جديد علم الدلالة الأرسطي الذي انطلاقا منه، فإن كلمة ما هي محددة من خلال جنسها القريب، واختلافها النوعي، فالنموذج الذي يقترحانه لا يستطيع الاشتمال إلا على هاتين الأداتين الدلاليتين: السمات والمحددات.[36] فهما يقصيان المقام لأنه استناد إلى معرفة غير لغوية للعالم، لكن السمات التي يعتمدون عليها؛ تصنف المعرفة غير اللغوية التي تكتسبها من المرجع وبالتالي فإن " المقام المطرود من باب الجملة، يدخل من نافدة الوحدات المعجمية."[37]

علم الدلالة التوليدي إذن -وكما سبق القول-يرفض علانية إدراج سياق الحال وكل العناصر السياقية ذات الطبيعة غير اللغوية المساهمة في إنتاج الخطاب ضمن التحليل اللغوي، مما دفع بعلم الدلالة التأويلي فيما بعد مع ليكوف (LAKOFF G) إلى إعادة النظر في بعض المسائل الدلالية التي أهملتها النماذج التوليدية السابقة، وأدخل تصويبات على

النحو التوليدي تتلخص هذه التصويبات التي أدخلها ليكوف وزملاؤه في أربع نقاط أساسية من أهمها:[38]

- ✓ الاهتمام بالمرجع
- ✓ الاهتمام بالنبر و التنغيم والتفخيم
- ✓ الاهتمام بالاقتضاء (أو التضمن)
- ✓ دراسة حروف الكم وأدوات النفي.

5. مفهوم "الأغراض" و "الأساليب"يقابل مفهوم "أفعال الكلام المباشرة" و "غير المباشرة":

تناول علماء العربية القدامى في بحوثهم اللغوية مفهوم "الأغراض" ومفهوم "الأساليب"، ويطلقونهما على مجموع الظواهر الدلالية والتداولية التي يعالجونها في مصنفاتهم اللغوية، وهذين النوعين من أنواع الدلالة اللغوية، أي دلالة الأساليب ودلالة الأغراض الناتجتين عن مقام الخطاب تلتقيان والاصطلاحات الجديدة لنظرية أفعال الكلام لأوستن، بحيث تتقابلان ومصطلح "الفعل المباشر" (DIRECT SPEECH ACTS) و"الفعل غير المباشر" (INDIRECT SPEECH ACTS). والحديث عن أوستن هو حديث عن مفاهيم علم الدلالة اللغوي وعن اللسانيات الإنجليزية ككل، لأن لاينز كان من المتأثرين به و تبنى هذه المفاهيم. إن التفكير اللغوي القديم احتوى التصنيف ذاته لأفعال الكلام كما يلي:[39]

- ➢ **أفعال الكلام المباشرة**: يطلق عليها علماء العربية مصطلح **"الأساليب"**
- ➢ **أفعال الكلام غير المباشرة:** يطلقون عليها مصطلح **"الأغراض"**

كما لم تقتصر دراسة القدامى لهذه الأفعال اللغوية على جمهور النحويين واللغويين فحسب بل تناولتها معارف وعلوم أخرى من بينها علم الأصول الذي كان أصحابه يهتمون بفعلي الأمر والنهي أكثر، كما اهتمت أعمال المفكرين العرب القدامى بالعلاقة الرابطة بين البنية النحوية للملفوظات والوظيفة التداولية لهذه البنية، وتفاوتوا فيما بينهم من حيث درجة هذا الاهتمام والعناية في تحليلهم النحوي بالظواهر التداولية (كسياق التلفظ، والعلاقات بين المشاركين، وأحوال الخطاب،...). وهناك أربعة مصنفات نحوية ضخمة هي من أمهات المصادر في علم النحو وهي: "الكتاب" لسيبويه، كتاب "المفصل" للزمخشري، كتاب "الألفية" لابن مالك، كتاب "المغني" لابن هشام، اعتنى مؤلفوها بالظواهر التداولية، و أولوها مكانة مركزية في رصد دلالات أبنية اللغة وملفوظاتها، و الكشف عن مقاصد مستعمليها، وأغراضهم التبليغية، وقد صنفت هذه المؤلفات النحوية التراثية إلى صنفين اثنين:[40]

- **أولا: صنف من الكتب تشتمل على تحليل نحوي يؤدي فيه البعد التداولي دورا محدودا:**

ونقصد كلا من الزمخشري في مفصله، وابن مالك في ألفيته.

- **ثانيا: صنف من الكتب تشتمل على تحليل نحوي يحيل على كثير من الظواهر التداولية؛**

فهي تحيل على المتكلم وعلى العلاقات بين المتكلم والمستمع، ومختلف الملابسات و الظروف

المحيطة بحال الخطاب،... ويقصد كلا من سيبويه في كتابه، وابن هشام في مغنيه.

إنها مصنفات نحوية تولي الأهمية للجانب التداولي، غير أنها تتفاوت من حيث العناية به، فإذا كان سيبويه لا يتجاوز عادة وصف عناصر سياق الحال، فإن ابن هشام يستخدم مصطلحات محددة للدلالة على هذه العناصر التداولية، مستعيرا إياها من علم البلاغة وعلم الأصول وهي أكثر علوم العربية والقرآن تناولا للوظيفة التداولية، ومن ثمة فالنظرية الدلالية العربية تحصر الدلالات اللغوية في أصناف ثلاثة هي:

- ✓ **الدلالة المحتوى الجملي للملفوظ**
- ✓ **الدلالة الأساليب اللغوية للملفوظ:** ذاته مثل "الاستفهام" و"التعجب" و"الأمر"،...
- ✓ **الدلالة الحال أو مقام الخطاب.**[3]

ولفظ الدلالة عند علماء العربية مشتق من الفعل "دل" ويعرفه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة بقوله:" الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشَّيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخر اضطرابٌ في الشيء. فالأول قولهم: دَلَلْتُ فلانًا على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة. والأصل الآخر قولهم: تَدَلْدَلَ الشيء، إذا اضطرب.

ومن الباب دَلال المرأة وهو جُرْأَتُهَا في تَغنُّجٍ و شِكْلٍ، كأنّها مخالِفَةٌ و ليس بها خِلافٌ. وذلك لا يكون إلا بتَمايُلٍ واضطرابٍ، ومن هذه الكلمة: فلانٌ يُدلُّ على أقرانِه في الحرب، كالبازي يُدِل على صَيْدِه. ومن الباب الأول قول الفرّاء عن العرب: أَدَلَّ، يُدِلُّ، إذا ضَرَبَ بقَرابة."[41] أما الدَلالة بالفتح، هي على ما اصطلح عليه أهل العربية " أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، هكذا ذكر الجلبي في حاشية الخيالي، في بحث خبر الرسول. والشيء الأول يسمى دالا، والشيء الآخر يسمى مدلولا. والمراد بالشيئين: ما يعم اللفظ وغيره، فتتصور أربع صور: الأولى: كون كل من الدال والمدلول لفظا، كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال على الرأي. والثانية: كون الدال لفظا، والمدلول غير لفظ، كزيد الدال على الشخص الإنساني. والثالثة، عكس الثانية، كالخطوط الدالة على الألفاظ.

والرابعة: كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد. والمراد بالعلمين الإدراك المطلق الشامل للتصور والتصديق اليقيني وغيره، فتتصور أربع صور أخرى: الأولى أن يلزم من تصور الدال تصور المداول. الثانية أن يلزم من التصديق به التصديق بالمدلول. الثالثة أن يلزم من تصوره التصديق بالمدلول. الرابعة عكس الثالثة.

والمراد بالشيء الآخر ما يغاير الشيء الأول بالذات، كما في الأمثلة السابقة أو بالاعتبار، كما في النار والدخان، فإن كلا منهما دال على الآخر و المدلول له، واللزوم إن أريد به اللزوم يصير هذا التعريف تعريفا على مذهب العربية والأصول، فإنهم يكتفون باللزوم في، ولا يعتبرون اللزوم الكلي. فيرجع محصل التعريف عندهم إلى أن الدلالة كون الشيء يلزم، أي يحصل من العلم به العلم بشيء و لو في وقت."[42] " والدلالة الوضعية دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة الوضع ينتقل لأجلها منه إليه والحاصل أنها دلالة يكون للوضع مدخل فيها على ما ذكروا، فتكون دلالة التضمن والالتزام وضعية. وكذا دلالة المركب ضرورة أن لأوضاع مفرداته دخلا في دلالته. ودلالة اللفظ على المعنى المجازي داخلة في الوضعية، لأنها مطابقة عند أهل العربية، لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به."[43]

بقي أن الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق، بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده، سواء كان بسماعه أو بمشاهدة الخط الدال عليه أن يتذكره فالصحيح الأخصر أن يقال: هي فهم العالم بالوضع المعنى من اللفظ."[44] و يصنف ابن جني في خصائصه دلالة اللفظ بالوضع، أي الدلالة الوضعية أو اللغوية، إلى: الدلالة اللفظية- الدلالة الصناعية- الدلالة المعنوية. إلا أن هذه الأنواع الثلاثة لا تستوي من حيث منزلتها في الاستعمالات العرب، فهي ليست واحدة وتختلف من حيث القوة و الضعف، يقول "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل مُعتّد مُراعى مُؤْثَر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية،... فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام، و(دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه، و دلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه."[45]

6. مفهوم القصدية يتبوأ مكانة محورية في البلاغة العربية:

مفهوم القصد أو الغرض يحتل مكانة محورية في البلاغة العربية، بل إن مفهوم **القصدية (Intentionality)**. يعد مفتاحا لفهم الفكر البلاغي عندهم و على رأسهم الجرجاني، وتصوره اللغوي، ومقصدية المتكلم عند الجرجاني تعني في جميع الأحوال أن المتكلم يملك زمام التحديد القبلي للمعاني المراد تبليغها للقارئ، وتكمن أهمية الجرجاني في التمييز بين مقصدية الخبر العادي ومقصدية الإبداع الأدبي، فإذا كانت المقصدية الأولى مباشرة

وعارية من أي محاولة لإخفاء الغرض فإن المقصدية الأدبية غير مباشرة لأنها تتوسل بشتى ضروب المجاز والاستعارات والكنايات، وعليه فالقارئ لا يجد المعاني دائما في متناوله بل عليه أن يتعب و يكد في إعمال الحدس والفكر لبلوغ المقاصد العميقة."[46]

النظرية الدلالية العربية ترتكز على مفهوم "القصدية" الذي كان لاينز يعيب على اللسانيات الحديثة إهمالها إياه، فمفهوم القصد أو الغرض يحتل مكانة محورية عند علماء النحو والبلاغة على رأسهم عبد القاهر الجرجاني. ثم إن مفهوم لاينز لـ:

- ✓ **"للنحوية" (Grammaticality)**
- ✓ **المقبولية (Acceptability)**
- ✓ **"عدم السلامة الدلالية" (Semantic Ill-Formdness)**

تتجلى ملامحها في مصطلحات سيبويه النحوية الدلالية كمفهوم "الاستقامة" و"الاستحسان" و"الاستحالة" وفي كيفية تفريقه بين الكلام المستقيم والكلام المحال، أضف إلى ذلك أن مفهوم الكلام في الدرس الدلالي العربي القديم مفهوم تداولي، فهو يقترن بالفائدة، إذ الكلام عند ابن جني وابن هشام هو: كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه، وأفاد بالقصد، أي دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، كما وصف علماء النحو القدامى مختلف استعمالات اللغة، إلى جانب وصف آليات مطابقتها لمقتضى الحال، ومقتضى الحال –أي سياق المقام حسب اصطلاحات لاينز والمدرسة اللغوية الإنجليزية- هو الذي يتحكم في النهاية في خرق قوانين الاستعمال لمنطق التخاطب، و"قوانين الاستعمال" هي مجموعة من الآليات اللغوية التي تسمح بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، وتقوي ملكة التواصل للمتكلم، فيصبح قادرا من جهة، على التحكم في قوانين اللغة المعيارية و قادرا من جهة أخرى، على استعمال اللغة استعمالا مزدوجا من حيث هي وضع ومن حيث هي تأدية في مقام تواصلي حي، وهذه الآليات اللغوية كثيرة في كلام العرب من بينها: الحذف، الإطناب، الإضمار، الإظهار، التقديم، التأخير، ترخيم الصوت أو ترقيقه، القلب، الإبدال. و الدلالة في النهاية تتجاوز الصوت المفرد والكلمة المستقلة إلى دلالة الكلم المركب، الذي يحتاج إلى نظم يؤلف بين ألفاظه؛ ليؤدي وظيفة تحقيق المقاصد، و بلوغ الغايات.

فإذا كانت اللسانيات التداولية تعيب على علماء اللسان المحدثين إهمالهم لكل ما يتصل بالقصد، فإن النظرية الدلالية العربية ترتكز على **"القصدية"** الذي يطلق عليها مصطلح حديثا **(INTENTIONALITY)**. فأصل نشأة العلوم العربية هو القرآن الكريم بمقاصده وأهدافه ومناحيه، وعلى هذا الأساس انصبت الدراسات العربية على الأغراض المتوخاة من الدلالات المنشودة "؛ وبالجملة فأهل العربية يشترطون القصد في الدلالة فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولا للفظ عندهم، فإن الدلالة عندهم فهم المراد، لا فهم

للمعنى مطلقا بخلاف المنطقيين، فإنها عندهم فهم المعنى مطلقا سواء أراده المتكلم أم لا."[47] في قراءتنا للآيات القرآنية الموالية على سبيل المثال لا الحصر:

- نجد أن السخرية في الآية الأولى" ذُقْ إنّك أنت العزيزُ الكريم تعني ما هو أبعد من الدعوة إلى مذاق العذاب بالمقابل غير مذكورة بين وضعين هما العبودية، والعزة والكرم يذكرنا بقول مصطفى ناصف إن معنى السياق هو المحذوف، أما في قوله عز وجل:
- أما التساؤل في الآية الثانية" أم خُلقُوا من غير شيء أم هم الخَالقُون " فيعني دفعهم إلى المفاضلة بين " محض العدم " أو " الخلق الذاتي " في حالة إنكارهم الله تعالى وهي مفاضلة محرجة للمنطق البديهي، و مثيرة لإعادة المراجعة، و في قوله:
- أما التقرير في الآية الثالثة" كلّ حزب بما لديهم فرحون " فهو يجاوز وصف واقع موضوعي موجود وتحديده إلى تعيين منزع نفسي يسبب الشعور بالامتلاء واليقين الوهميين عند تحصيل قدر من المعرفة قد يحتمل في ذاته الصواب وقد يحتمل الخطأ، وهذا المنزع النفسي هو المولّد الخفي لغرور.

إذا كان المناطقة قد اعتبروا دلالات الألفاظ على المعاني أنواعا ثلاثة: "دلالة المطابقة" و"دلالة التضمين" و"دلالة الإلزام"، وقالوا بـ" دلالة المنطوق" ودلالة المفهوم" فإن "دلالة السياق" أظهر تلك الدلالات كلها وأبرزها، و أقواها في خدمة النص، وفي إبراز معانيه، والذي يدل على أنه العرب " قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب، و وجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئا أو استثقاله، تقبله أوإنكاره، والأنس به والاستيحاش منه، والرضا به أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود... ألا ترى إلى قوله: فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس – من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظمت تعاظم الصورة لها، مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ولو شاهدتها، لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل ليس المخبر كالمعاين."[48]

إن الكلام كحديث وخطاب، أي حين يوضع حيز الاستعمال بين الناس، يعتريه "الحذف" و"البتر"، و"الإيجاز"، و"الاختصار" بغية التبليغ بجهد بسيط، وفائدة كبيرة، و يساعد على هذا التبليغ ما يصحب ذلك من أحوال شاهدة، وعلامات كالناطقة ألا ترى معي أن تصنيف الشعر العربي إلى أغراض شعرية معروفة "كالمدح"، "الهجاء"، "الوصف"، "الغزل"،

"الرثاء"، "الاعتذار"، "التشبيب"، و"الاستعطاف" وغيرها مبني على الدلالة المرجوة من الكلام، هذه هي الأغراض التي يؤتى من أجلها الكلام في الشعر، فجميعها يتناول دلالات اجتماعية، ترتبط بالتعامل اليومي للناس من حب وبغض واشتياق و سخط، حزن والتماس، وود و وصال، وهذه الانفعالات تستمر مع البشر وتتكرر مع المجتمعات والأمم..."

فالعرب أودعت أشعارها من الأوصاف والتشبيهات، والحكم ما أحاطت به معرفتها، وأدركته عيانها، ومرت به تجاربها، وهم أهل وبر، صحونهم البوادي، وسقوفهم السماء، فليست تعدو أوصافهم ما رأوه منها وفيها."[49] فعلماء اللغة يهتمون بدلالة الملفوظ، والتنوعات الاجتماعية، بين طائفة وأخرى، أما فقهاء الأصول فيهتمون بدلالة النصوص لاستنباط الأحكام، ذلك أن " الألفاظُ ليست تَعَبُدية، والعارفُ يقول: ماذا أراد، و اللفظي يقول: ماذا قال، كما كان الذين لا يفقهون إذا خرجوا من عند النبي ﷺ يقولون: ماذا قال آنفا، وقد أنكر الله سبحانه عليهم وعلى أمثالهم بقوله: "فَمَا لهؤلاء القَوْم لا يَكَادُون يَفْقهُونَ حديثا"، فذم من لم يفقه كلامه، والفقه أخص من الفهم، وهو فهم مراد المتكلم من كلامه، وهذا قدر زائد على مجرد وضع الفظ في اللغة، وبحسب تفاوت مراتب الناس في هذا تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم."[50] وعن كيفة معرفة مراد المتكلم يجيب ابن قيم الجوزية بأن العلم بمراد المتكلم بعرف تارة من عموم لفظه، وتارة أخرى من عموم علته، وأن معرفته عن طريق عموم لفظه أوضح لأرباب الألفاظ، وأن معرفته عن طريق عموم علتها أوضح لأرباب المعاني والفهم والتجبر،[51] ويشرح ابن قيم شرحا دقيقا مراد الشارع من عدة الطلاق، ويكشف عن مقاصدها بالنسبة لكل من الزوج المطلق والزوجة المطلقة وولدهما والزوج الذي ستتزوجه، ويجلي الحكمة منها:

" وأما عدة الطلاق... إنما تجب بعد المسيس بالاتفاق، ولا ببراءة الرحم؛ لأنه يحصل بحيضة كالاستبراء، وإن كان براءة الرحم بعض مقاصدها. ولا يقال: "هي تعبُدٌ" لما تقدم، وإنما يتبينُ حُكمها إذا عُرف ما فيها من الحقوق؛ ففيها حق الله، وهو امتثال أمره وطلب مرضاته، وحق للزوج المطلق وهو اتساع زمن الرجعة له، و حق للزوجة، وهو استحقاقها النفقة والسكنى ما دامت في العدة، وحق للولد، وهو الاحتياط في ثبوت نسبه وأن لا يختلط بغيره، و حق للزوج الثاني أن لا يسقي ماؤه زرع غيره، ورتب الشارع على كل واحد من هذه الحقوق ما يناسبه من الأحكام. فرتب على رعاية حقه هو: لزوم المنزل و أنها لا تَخْرُجُ و لا تُخْرَجُ... و رتب على حق المطلق تمكينه من الرجعة ما دامت في العدة، وعلى حقها استحقاق النفقة و السكنى، وعلى حق الولد ثبوت نسبه و إلحاقه بأبيه دون غيره، وعلى حق الزوج الثاني دخوله على بصيرة و رحم بريء غير مشغول بولد لغيره؛ فكان في جعلها ثلاثة قروء رعاية لهذه الحقوق و تكميلا لها."[52]

ويعد مصطلح القصد أو الغرض في اصطلاحات الجرجاني مرادفا للمعنى، يقول في كتابه عن دلائل الإعجاز: " وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيبُ في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة... وإذا كان كذالك فينبغي أن ينظر إلى الذي يقصد واضع الكلام أن يحصل له من الصورة والصنعة أفي الألفاظ يحصل له ذلك أم من معاني الألفاظ ؟[53] وإن أول فكرة أساسية يدافع عنها الجرجاني في كتابه هذا، ويكرر الذود عنها في الكتاب ذاته؛ مسألة أسبقية المعاني في النظم بجميع صوره، فالنظم لا ينظم ألفاظا ليعبر بها عن معانيه بل يتصور المعاني لتجد نفسها ألفاظا تتمظهر فيها: "... فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أوأن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظن ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه... لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني ونعمل الفكر هناك فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ و قفوت بها آثارها، و أنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق."[54]

هناك إذن حضور لسلطة المتكلم وقصديته، لأنه هو الذي يحدد معاني كلامه سلفا، ويترتب عن هذا منطقيا أن المتلقي ليس له أي دور في مسألة إضفاء المعنى على الألفاظ لأنها وليدة ألفاظ مسؤولة عن تمظهرها سابقا، وما على القارئ إلا أن يبحث عنها من خلال الألفاظ ذاتها أو أن يجتهد لبلوغها إذا كانت مختفية وراء ألفاظها. تتعزز سلطة المتكلم أيضا من خلال حديث الجرجاني عن المقصدية في الشعر والنظم عامة، فهو يرى أنك حين تقول: "امرؤ القيس قائل هذا الشعر" فإنك تعني بذلك أنه صَنَع في معانيه ما صنع وتوخى أي قصد. وعليه فإن هدف المتكلم يتحدد بالمعاني المراد تبليغها للقارئ... وليست البلاغة والفصاحة سواء عند الشعراء أم عند غيرهم إلا أن أخبروا "... السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يُعلِموهم ما في نفوسهم، و يكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم."[55] كل هذا يزيد تأكيد سلطة المتكلم على القارئ وقصديته، فلو كانت الألفاظ توضع ليراد بها بعد ذلك المعاني –وهو ما لا يقول به الجرجاني بالطبع- فإنه عندئذ يمكن القول بأن القارئ ستكون له بعض الحرية في توليد المعاني التي توحي بها الألفاظ خارج نطاق أي مقصدية سابقة، وما دام أن المسألة ليست على هذه الحال، فإن القارئ سينحصر دوره في إعمال الفكر والاجتهاد للوصول إلى المعاني الكامنة سلفا في النصوص."[56]

وجوهر نظرية النظم تعتبر الخَبَر وجميع الكلام إنما ينشئه الإنسان في نفسه ويعرضه على قلبه ويحاكمه في عقله، وما يتحدث عنه الجرجاني ليس سوى مقاصد المتكلم و أغراضه، ولا يخرج كتابه أسرار البلاغة عن هذا التصور رغم طابعه التطبيقي، لأنه كان ينظر إلى كل ما يبدعه الشاعر من الصور والأخيلة أمرا خاضعا على الدوام لمقاصده الموجودة سلفا في ذهنه، وأن القارئ ينبغي أن يُعمل فهمه لبلوغ تلك المقاصد والأغراض، و يشرح الجرجاني فكرته هذه من خلال أمثلة كثيرة نذكر منها تعليقه على البيت التالي:

وما أنا أسقمت جسمي به و لا أنا أضرمت في القلب نارا

المعنى كما لا يخفى على أن السقم ثابت موجود و ليس القصد بالنفي إليه، و لكن إلى أن يكون هو الجلب له ويكون قد جره إلى نفسه.[57] و يعلق أيضا على ما ورد على لسان الشاعر:

نْعْمَةٌ كالشِّمسِ لما طَلَعَتْ بَثتِ الإشراقَ في كل البلدْ

فيقول: " وذلك أنه قصد ها هنا ما قصده النابغة في تعميم الأقطار والوصول إلى كل مكان."[58]

والألفاظ الدالة على الأغراض والمقاصد الاجتماعية، والحالات النفسية كثيرة، متنوعة وتأهل بها مصنفات طبقة النحاة والبلاغيين، من بين هذه التعابير الدالة على بلوغ الغايات والشائعة عندهم نذكر: "الأغراض" و"المقصود"، "الاستخفاف" و"الاستثقال" "التقبل" و"الإنكار" "الأنس" و"الرضا" و"التعجب" و"التأكد"، أما بالنسبة لطبقة البلاغيين فإننا نجد أن الجرجاني في كتابه عن أسرار البلاغة، يورد كثيرا من الألفاظ والمصطلحات الدالة على القصد أوالغرض، فهناك:

7. **البعد التداولي لمفهوم للكلام: الكلام قرين الفائدة:**

يعرَّف ابن جني "الكلام" في مقابل "القول" بأنه كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، و يطلق عليه جمهور النحاة مصطلح "الجُمل"، و من ثمة فإن كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، بمعنى أن الكلام قرين الفائدة، و بضرب أمثلة تبيّن حصول الفائدة نحو قولهم:

زيدُ أخُوكَ، قَامَ محمدٌ،ضرِبَ سعيدٌ، في الدار أبوكَ، صهٍ، مهٌ، رويد، حاءٍ، عاءٍ في الأصوات، حَسَّ، لَبَّ، أفَّ، أوَّهَ،... إلخ[59] أما ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" فيعرَّف الكلام بأنه؛ كل قول مفيد بالقصد، و يفسر المراد بعبارة المفيد بالقصد بأنه كل كلام دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، ويسميه جملة. و إذا كان الكلام شرطه

الإفادة، فإن الجملة بخلافه، ويستدل في ذلك بأنك تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام.[60]

أما "القول" فلا تشترط فيه الفائدة، ولا يشترط أن تجنى منه ثمرة معناه، إذ أصله كل لفظ مُذِل به اللسان، تاما كان أم ناقصان فالتام هو المفيد، أعني الجملة و ما كان معناها، من نحو: صه، و إيه؟ والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو: زيد، محمد، إن، كان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحديثة.* وعليه يمكن القول: إن " كل كلام قول، وليس كل قول كلاما... ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام و القول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يُقال: القرآن قول الله،... فعُبِّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة، و عدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة."[61] فالكلام يتشكل من مفردات تتصل مشكلة جملا تتعانق فيما بينها لتأدية الأغراض المقصودة في حين أن القول قد يتشكل من أدنى قيمة صوتية، قد تفيد إفادة يحسن السكوت عندها، يطلق عليها النحاة مصطلح الجملة، وقد لا يفيد فيسمى قولا. وقد جعل النحاة المتقدمون مسوغات الابتداء بالنكرة مشروطا بحصول الفائدة " لم يعوّل المتقدمون في ضابط ذالك إلا على حصول الفائدة، و رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة. فمن مُقلٍّ مُخلٍّ، ومن مُنكرٍ ومُورد مالا يصلح أو مُعدِّدٍ لأمور متداخلة."[62] ففي قولك مثلا:

-كان رجلٌ ذاهبًا
-كان رجلٌ في قوم عاقلاً

فالعبارة الأولى لم تحسن؛ لأنها لم تقدم للسامع معلومة لم يكن على دراية بها، فكل الرجال تذهب و تجيء، فلا أحد يجهل ذلك، و من ثمة فهي تفتقر إلى الفائدة من التواصل، و الحال نفسه بالنسبة للعبارة الثانية؛ إذ الكلام " لم يحسن؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل و أن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يَحسنُ ويَقبحُ."[63] أما إذا أوضحت بعدما حددت فقلت:

-كان رجلٌ من آل فلانٍ فارسًا

" حسنَ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله."[64]

و قد أدرك علماء العربية أن الدلالة تتجاوز الكلمة المفردة إلى دلالة الكلام المركب، وعلموا أن الكلم يحتاج إلى نظم يؤلف بين شتاته، ليؤدي وظيفة أعلى وأسمى من المعاني المفردة، و من هذه التراكيب المختلفة نحصل على مقاصد المتكلمين التي لا تتم إلا في عقود من الجمل المفيدة المتعاقبة، لتؤلف لنا نصوصا، تطول وتقصر حسب مقتضى الحال والمقام، فخصّوا الكلمة المفردة بالفصاحة، والكلام المركب بالبلاغة، وميزوا بين مصطلح الكلام و

مصطلح القول، كما أن الكلام يؤدى من باب "الحقيقة" كما قد يستعمل من باب "المجاز". والكلام قد يطول، فيطلق عليه أهل العربية مصطلح "التوسعة"، وقد يقصر، فيطلقون عليه في مقابل الأول مصطلح "الإيجاز." من أمثلة بلوغ الغرض في الاستعمالين الحقيقي والمجازي، أن الجرجاني يجعل الكلام العربي على ضربين:[65]

- **ضرب من الكلام بلوغ الغرض يتحقق بدلالة اللفظ:**

وهذا ضرب من استعمال اللغة " أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده "[66]، وذلك إذا كان القصد إخبار زيد مثلا بالخروج على وجه الحقيقة فتقول:

- خرج زيد

أو كان القصد الإخبار مثلا بانطلاق عمرو على وجه الحقيقة أيضا فتقول:

-عمرو منطلق

- **ضرب من الكلام بلوغ الغرض يتحقق بدلالة اللفظ على معناه:**

هذا ضرب آخر من الكلام لا يحقق الكلام الغرض المقصود بدلالة اللفظ وحده و لكن هذا اللفظ سيدلك على معناه " الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة و التمثيل."[67]، بمعنى أن الكلام في حال الخطاب، أي أثناء الاستعمال الفعلي، قد تدل ألفاظه على معنى ليس هو المراد، كقول الخنساء ترثي أخاها صخرا و تذكر بمحاسنه:

طويل النجاد رفيع العماد كثير الرمـــاد إذا ما شتـــا

فعبارة الخنساء "طويل النجاد" لم تستعمل على وجه الحقيقة، فلنجاد معنى وضعي و هو غمد السيف وليس هو المقصود ههنا، إنما المعنى المراد تحقيقه؛ أنه طويل القامة، فالعلاقة بين طويل النجاد وطويل القامة علاقة عقلية و ليست اعتباطية وهذا ما تبين للنحاة أولا ثم جاء الجرجاني فأحسن توضيحه وأجاد بقول: " فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو عرضك."[68] فإذا قلت في المرأة:

-فلانة نؤوم الضحى

فإنك لا تصل إلى الغرض المتوخى بدلالة اللفظ فقط، إنما بدلالته على معناه، فتقصد أنها تعيش حياة مترفة، ومحاطة بخدم يدير شؤونها و يكفيها أمورها. كما أن العرب تقول: لغني إنك تقدم رجلا وتؤخر الأخرى؛ وتريد التردد.

و من ثمة فإن " الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة و المجاز ما كان بضدّ ذلك."[69] كما أن المجاز يفجر الاستعمال الحي للغة و يخرجها من دائرة الوضع -الشبه مغلقة- إلى فضاء التداول –المنفتح والمتجدّد- فيعدل المتكلم عن الحقيقة إلى المجاز لأسباب لصيقة بمقام التواصل" وإنما يقع المجاز ويُعدَل إليه عن الحقيقة لمعان ثالثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة."[70] اللفظ تحدد دلالته بين المجاز والحقيقة في الاستعمال وليس في مطلق الوضع، كما أن اللفظ في الوضع لا يوصف بالحقيقة ولا يوصف بالمجاز أيضا، ذلك أن المرجع في الحكم إنما هو الاستعمال.

الخاتمة:

لقد تأسست النظرية اللغوية العربية على مفهوم "العمل الإعرابي" المنبنى على "الأثر" الذى يحدثه المتكلم بالعمل النحوي خارج نظامه اللغوي فينجز به أعمالا لغوية مجراها مجرى أعمال يعملها عامل. فقد حفت النظرية البلاغية العربية القديمة بمصطلح "إنشاء"، كما حفت بمصطلح إنشاء دلالات كثيرة اتسعت حقلا دلاليا، لاستخدامات لا تخرج عما يحدثه المتكلم من أعمال، وما يحققه من آثار، بواسطة اللغة خارج اللغة، ثم إن النظرية الدلالية العربية القديمة تنتظم فيه معانى النحو بين "البناء النظري" و"الإنجاز الكلامى الفعلى"، يكشف عن أسس ذلك النظام اللغوي، وماله من متين العلاقة بالإنشاء فى اللغة العربية وتركيبه ودلالته. لقد خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج من بينها:

- تأسست النظرية اللغوية العربية على مفهوم "العمل الإعرابي" المنبنى على "الأثر" الذى يحدثه المتكلم بالعمل النحوي خارج نظامه اللغوي فينجز به أعمالا لغوية مجراها مجرى أعمال يعملها عامل. فقد حفت النظرية البلاغية العربية القديمة بمصطلح "إنشاء"، كما حفت بمصطلح إنشاء دلالات كثيرة اتسعت حقلا دلاليا، لاستخدامات لا تخرج عما يحدثه المتكلم من أعمال، وما يحققه من آثار، بواسطة اللغة خارج اللغة،

- البلاغة العربية في حقيقة الأمر هي؛ امتداد للنحو بالنسبة للاستعمال، وحسن استثمار للذخيرة النحوية الصرفية في حالات خطابية فعلية، فعلم البلاغة هو الذي يبين لنا كيف نختار الألفاظ على مستوى محور الاستبدال، ونوظفها بحسب مواقعها من حيث الإعراب على مستوى محور التركيب. فعلم البلاغة هو الذي يرشدنا إلى كيفية انتقاء من هذا الذي تجعله اللغة تحت تصرفنا من رصيد لغوي غني، ويجعلنا نتساءل في كل حال خطابية ماذا يليق بهذا المقام أي بهذه الحال الخطابية أو تلك

- الأساس "النحوي" منغرس في "الإنشاء"، ويتخصص في "الأقاويل المنجزة"، كما تتخصص سائر معاني النحو طبق أحكام النحو وأصوله ومبادئه، ولذلك كان النظم عند البلاغيين

العرب القدامى يهدف إلى توظيف الملكة النحوية (اللغوية) لبلوغ الملكة التبليغية. القوة الإنشائية الإيحائية في عملية الكلام التي لا تقل عن سائر آلات العمل والإنشاء. واليوم، تشتد الحاجة إلى استثمار ظاهرة "الإنشاء" في اللغات الطبيعية ومن بينها اللغة العربية، والوقوف عند دلالاتها، للتقرب أكثر من أسرار العربية في علاقتها بالإنسان والكون من خلال ضبط مكنوناتها وخفاياها.

- الإنشاء في العربية مفهوم تأصل في النظرية العربية التراثية تأصلا كبيرا، ويعكس الوجه الحيوي للغة؛ والأساليب الإنشائية العربية هي من أبرز مظاهر اللغة التي تعرب عن حيويتها، وتعكس ديناميكيتها. النظرية اللغوية العربية من بين سائر النظريات الدلالية والتداولية الغربية الحديثة؛ تتميز باحتواء الدلالة، واستيعاب ظواهرها استنادا إلى النظام النحوي ودلالته التي تختزن دلالات المقام في أبنيته وتختزلها في تراكيب إعرابها لدى انفصالها وتداخلها مع العملية الإعرابية العاملية والتأويلية، كما تختزنها في المقولات الدلالية لوحداته التصريفية والاشتقاقية والمعجمية.

- أدرك علماء العربية أن الدلالة تتجاوز الكلمة المفردة إلى دلالة الكلام المركب الذي يؤدي وظيفة أعلى وأسمى من المعاني المفردة، و من هذه التراكيب المختلفة نحصل على مقاصد المتكلمين التي لا تتم إلا في عقود من الجمل المفيدة المتعاقبة، لتؤلف لنا نصوصا، وميزوا بين مصطلح الكلام و مصطلح القول، كما أن الكلام يؤدى من باب "الحقيقة" كما قد يستعمل من باب "المجاز". والكلام قد يطول، فيطلق عليه أهل العربية مصطلح "التوسعة"، وقد يقصر، فيطلقون عليه في مقابل الأول مصطلح "الإيجاز."

- اهتم علماء العربية بالبنيات الثلاث التركيبية والدلالية؛ فقدروا هذا التفاعل بين بنية "المقال" ومقتضيات "المقام" واقترحوا أوصافا لكل من ظاهرة "التخصيص" وظاهرة "العناية" وظاهرة "التوكيد" وظاهرة "الحصر"، اعتبروا أن الوظائف التداولية هي التي تحدد بنية الجملة، ففي قولنا:

- كان لأئمة النحو الرواد في استنباط قواعد اللغة العربية كسيبويه والخليل والكسائي والفراء وأمثالهم سبق ملحوظ إلى إدراك أثر السياق في أحوال الإعراب تبعا للتغير اللفظي الذي يدخل في بناء الجمل بحسب المعاني. فاعتناء علماء العربية بالسياق جاء مفهومه موازيا لمفهوم سياق المقام الذي تعتمده المدرسة اللسانية الانجليزية عناية ظاهرة وحسن اعتبارهم للمقام التواصلي الذي أنزلوه المنزلة الرفيعة في فهم النص القرآني، وفي مزاوجتهم بين التناول الصوري وبين التناول التداولي في وصف الجملة العربية

- علم الدلالة التوليدي يرفض علانية إدراج سياق الحال وكل العناصر غير اللغوية المساهمة في إنتاج الخطاب ضمن التحليل اللغوي؛ و يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى إن النظرية اللغوية مدعوة إلى رصد مجموع القواعد التي تتحكم في الربط بين الأصوات والمعاني. ولهذا فهي تفترض أن المتكلم، حين ينتج متواليات لغته ينطلق من تمثيلين أولهما تمثيل صوتي وثانيهما دلالي

-في النموذج الأول للنحو التوليدي لتشومسكي الذي قدمه عام 1957؛ لم يكن للدلالة حضور، هذا الغياب للمعطى الدلالي نتجت عنه موجة من الانتقادات التي اقترحت إدماج "المكون الدلالي" في بنية النحو بالنسبة لمحاولة كاتز وفودور ومحاولة كاتز وبوسطال، وحين ظهر النموذج الثاني في النحو التوليدي لتشومسكي سنة 1965، المكون الدلالي اعتلى موقعا داخل بنية النحو، غير أن هذا المكون جاء دوره محصورا في التأويل. وصاغ كاتز عام 1972 استلهاما من كل هذا، نظرية دلالية سميت علم الدلالة التأويلي، وبعده قدم تشومسكي وجاكندوف نموذجا يختلف قليلا عما قدمه كاتز، وهذا النموذج تأويلي بدوره. وقد عنيت كل هذه الأعمال بربط المكون الدلالي بالمكون التركيبي

- بعض التحويليين من بينهم كاولي وهارمز شككوا مؤخرا في

قائمة المراجع العربية:

-ابن جني ابو الفتح، الخصائص، تحقيق: مجمد علي النجار، ، المكتبة العلمية، ج2، دار الكتب المصرية، مصر، 1957

- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1956
-ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مج 2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991
-ابن منظور، معجم لسان العرب، تحقيق: عامر احمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، مج: 10، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002
-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1،دار الفكر، 1979
-آيت أوشان علي، السياق والنص الشعري.من البنية إلى القراءة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 2000
-جحفة عبد الحميد، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ط1، سلسلة المعرفة اللسانية، دار توبقال للنشر، المغرب، 2000
-الجرجاني عبد القاهر أسرار البلاغة، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1978
-الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، صحح أصله محمد عبده و محمد التركزي، علق حواشيه محمد رشيد رضا، دار المعرفة، لبنان، 1981
-الجطلاوي الهادي، قضايا اللغة في كتب التفسير، المنهج، التأويل، والإعجاز، ط1، كلية الآداب، سوسة، تونس، 1998
-جلال رشيدة، دور المقام في تعلم قواعد اللغة العربية و آدابها، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية، جامعة الجزائر، 1997-1998
-الحاج صالح عبد الرحمن، الجملة في كتاب سيبويه مجلة المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع:2، جويلية، 1993
-الحاج صالح عبد الرحمن، النظرية الخليلية الحديثة،مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع:10، 1996
-دايك فان، النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ت. عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب،2000
-الرابطة المحمدية للعلماء، أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام، المملكة المغربية، ط1، 2007
-سيبويه، الكتاب،تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، ج1، ط.1،دار الجيل، بيروت، لبنان، ، (بدون تاريخ)
-السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، ج02، بيروت، 1973
-العلوي سالم، ملامح علم الدلالة عند العرب دراسة لسانية، رسالة دكتوراه دولة، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر

-لحمداني حميد، القراءة و توليد الدلالة تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2003
-المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985
-المتوكل أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001
-ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة. دراسة نحوية تداولية، ط1، كلية الآداب، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001

قائمة المراجع الأجنبية:

-Dalache Djilali, Introduction a la pragmatique linguistique, office des publications universitaires, Alger, 1993
-Fabre. P & Baylon .C, La sémantique, avec des travaux pratiques d'application et leur corriges, éd Fernand Nathan, paris, France, 1978
-Fovlov. I, Dictionnaire philosophique, U.R.S.S, 1984
-François Fréderic, La linguistique guide alphabétique, éd. Denoël, paris, 1969
-Galisson Robert & Coste. D, Dictionnaire de didactique des langues, hachette, France, 1976
-Halliday M.A.K & Rughaiya Hassen, cohesion in English, 1st pub, Longman, Great Britain, 1976
-Kerbrat- Orecchioni Catrine, l'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armond Colin, paris, France, 1980
-Lyons John, linguistic semantics. an introduction, 2nd ed, Cambridge university press, Great Britain 2002
-Lyons John, structural semantics, an analysis of part of the vocabulary of platon, 2nd ed, philological society pub, oxford, Great Britain 1967
-Moutaouakil Ahmed, réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, 1ed, pub. la faculté des lettres et des sciences humaines, rabat, Maroc, 1982
-Parkinson G.H.R, the theory of meaning, 4th ed, oxford university, Great Britain, 1978

-Roulet Eddy, linguistique et comportement humain; l'analyse tagmémique de Pike, delachaux et miestle, Switzerland, 1974
-Yves Thierry, Sens Et Langage, Ed. Ousia, Bruxelles, 1983

8. الهوامش:

[1] ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة. دراسة نحوية تداولية، ط1، كلية الآداب، المؤسسة العربية للتوزيع، ط تونس، 2001، ص: 623، ص: 617
[2] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 283/282
[3] المصدر نفسه، ص: 44/43
[4] ميلاد خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص: 623، ص: 624/617
[5] المرجع السابق، ص: 623
[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 25/24
[7] سيبويه،الكتاب، ج2، ص: 127
[8] المصدر نفسه، ص: 273
[9] المصدر نفسه، ص: 138
[10] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 283/282
[11] المصدر نفسه، ص: 44/43
[12] المصدر السابق، ص: 203/202
[13] المصدر نفسه، الصفحة نفسها
[14] ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1956، ص: 1040
[15] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[16] عبادي أحمد، أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام،مجموعة مقال صادر عن أعمال الندوة العلمية الدولية في أهمية اعتبار السياق، الرابطة المحمدية للعلماء، ط1، المملكة المغربية، 2007، ص:7
[17] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، صحح أصله محمد عبده و محمد محمود التركزي، علق حواشيه محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1981، ص: 111/110
[18] المصدر نفسه، ص: 132
[19] المصدر نفسه، ص: 111/110
[20] سيبويه، الكتاب،تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، ج1، ط.1،دار الجيل، بيروت، لبنان، ص: 258
[21] المصدر نفسه، ص: 280
[22] المصدر نفسه، ص: 25
[23] المصدر نفسه، ص:74

[24] ابن جني ابو الفتح، الخصائص، تحقيق: مجمد علي النجار، ، المكتبة العلمية، ج2، دار الكتب المصرية، مصر، 1957،ص: 25

[25] Ruwet Nicolas, Introduction A La Grammaire Generative, 2eme Ed, Paris, 1968, P:21

[26] جحفة عبد الحميد، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ص: 9

[27] المرجع نفسه، ص: 11

وجاكندوف هو صاحب نظرية الدلالة التصورية التي قدمها في عدة أعمال (منذ بداية الثمانينات) ودافع عنها، وهي من النظريات التي طورت البعد النفسي في الدلالة، من مؤلفاته في مجال البحث الدلالي نذكر:

Semantics Interpretation In Generative Grammar, Semantics And Cognition, Information Is In The Mind Of The Beholder, Semantic Structures.

[28] Lyons John, Chomsky, P: 63/ 64

[29] المرجع السابق، الصفحة نفسها

[30] المرجع نفسه، ص: 64

[31] الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات و اللغة العربية، ص: 363

[33] Abraham Samuel & Kiefer Ferenc, A Theory Of Structural Semantics, Mouton Ed, The Hague Col, Paris, 1966, P: 4

[34] آيت أوشان علي، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي " الأسس المعرفية والديداكتيكية" ط2، دار الثقافة، المغرب، 2006، ص: 43/42

[35] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[36] Lyons John, Chomsky, P:65/56

[37] Mounin George, Clefs Pour La Semantique, P: 168

[38] الكشو صالح، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1985، ص: 154

[39] Moutaouakil Ahmed, Reflexions Sur La Theorie De La Signification, P: /162 116

[40] المرجع نفسه، ص: 44/43 أما عن هذا البعد التداولي في تفسير الزمخشري و خاصة أثر السياق ينظر:

بودوخة مسعودة، السياق و أثره في الدلالة مع دراسة تطبيقية على تفسير الزمخشري، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2000

[3] Moutaouakil Ahmed, Reflexions Sur La Theorie De La Signification, P :318

[41] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مج 2، دار الجيل، لبنان، 1991، ص: 260/259

[42] التهانوي محمد علي، كشاف مصطلحات الفنون، مج2، ط2، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2006، ص:119

[43] المصدر نفسه، ص:122

[44] المصدر السابق، ص: 123

[45] ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 101/98

[46] لحمداني حميد، القراءة و توليد الدلالة تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص: 105
[47] العلوي سالم، ملامح علم الدلالة عند العرب دراسة لسانية، رسالة دكتوراه ، معهد اللغة العربية، جامعة الجزائر، ص:40
[48] العلوي سالم، ملامح علم الدلالة عند العرب دراسة لسانية، ص:248/247
[49] ابن طباطبا، عيار الشعر، تحقيق طه الخاحري ومحمد زغلول سلام، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1856، ص: 10
[50] ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، مج 1، تحقيق: عصام فارس الحرستاني، ط.1، دار الجيل بيروت، لبنان، 1998، ص:298
[51] المصدر نفسه، ص:299
[52] المصدر السابق، مج 2، ص:115
[53] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 278
[54] المصدر السابق، ص: 44/43
[55] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 35
[56] لحمداني حميد، القراءة و توليد الدلالة، ص: 109
[57] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص:97
[58] الجرجاني عبد القاهر أسرار البلاغة، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1978، ص: 221
[59] ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 17
[60] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1،دار الفكر، 1979، ص:490
[61] ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 18
[62] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 607، ثم يعدد هذه المسوغات ص:615/608
[63] سيبويه، الكتاب، ج1، ص:54
[64] المصدر نفسه، الصفحة نفسها
[65] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 293/202 أما عن مفهومي التوسعة و الإيجاز في الكلام، فسنتناولهما في العنصر الذي يلي.
[66] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 203/202
[67] المصدر نفسه، الصفحة نفسها
[68] المصدرالسابق، الصفحة نفسها
[69] ابن جني، الخصائص، ج2، ص:442
[70] المصدر نفسه، الصفحة نفسها